التنميـــة المستدامـــة: مُقاربـــــــة نظـــريـــة

Sustainable Development: A Theoretical Approach

إليـــاس ميســـوم

الجامعة : جامعة وهران 2 محمد بن احمد

الايميل :missoum.ilyes@univ-oran2.dz

ملخص:

منذ أواخر الثمانينيات من القرن المنصرم يتم إيلاء المزيد من الاهتمام بالتنميـــة المستدامـــة حتّى أضحت مطلبًا مُلحًا في القرن الحادي والعشرين، أين بدأت مختلف بلدان العالم في وضع سياسات دولية وطنية لتنفيذ التنميـــة المستدامـــة. وعلى هذا الأساس، تهدف هذه الدراسة الى التعرف هذا المفهوم من ناحية نظرية بحتة. وهذا عبر التطرق إلى مـــاهيته، وكذا أبعاده ومرتكزاته، فضلًا عن الانتقـــادات المُوجه له والمُعوقـــات التي تحول دون تطبيقه.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، حماية البيئة، التنمية الاقتصادية، التنمية البشرية.

Abstract:

Since the late eighties of the twentieth century, more attention was paid to sustainable development until it became an urgent demand in the twenty-first century, as different countries in the world began to develop national and international policies to implement sustainable development. On this basis, this study aims to present the sustainable development from a theoretical perspective. This is done by getting to know what they are, their dimensions and their pillars, as well as the criticisms directed against them and the obstacles that prevent their application.

Key words: sustainable development, environmental protection, economic growth, economic development, human development.

مقدمة:

مُنـذ أزيـــد من ثلاثة عقود دخل مُصطلح التنميـــة المستدامـــة ككلمة جديدة نسبيًا ضمن القاموس الانساني المشترك، بل واستحوذ ـــــــــ ولا يزال ـــــــــ خلال السنوات المُنصرمة على اهتمام العالم، أين أصبح مُتداولًا في شتى المجالات، بل أصبحت التنمية المستدامة غاية تسعى كل دول العالم نحو تحقيقها وبلوغها. وعلى هذا الأســـاس، عقدت القمم العالمية والمؤتمرات ووضـــعت الخطط والاســـتراتيجيات لأجل تفعيل هذا المفهوم والتأكيد عليه من حيث أَنَّهُ أصبح ضرورة لا غنى عنها لضمان سلامة كوكب الأرض ومنه سلامة البشر، فضلًا عن تحقيق العدالة والإنصاف في توزيع الثروات بين البشر.

والحقيقـة، أَنَّهُ منذ الثورة الصناعية إلى غاية السنوات الثلاثين المجيدة [*] لم يتوقف الإنسان عن التأثير على البيئة وفقًا لما يناسبه ـــــــــ ابتداءً من اكتشاف الفحم والنفط والغاز بالإضافة إلى تسويق السيارات لعامة

---

[*] تشير **السنوات الثلاثين المجيدة** (Les Trente Glorieuses) إلى فترة النمو الاقتصادي القوي وتحسن الظروف المعيشية التي عانت منها الغالبية العظمى من الدول المتقدمة بين عامي 1946 و1975. تم اختراع هذه العبارة من قبل عالم الاقتصاد الفرنسي **جان فوراستييه** (**Jean Fourastié**) في 1979 وذلك على منوال الثلاثة المجيدة في إشارة إلى الأيام الثورية 27 و28 و29 يوليو 1830 والتي أسقطت الملك شارل العاشر ملك فرنسا.

الناس ـــــــ مما تسبب في زيادة تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، والتي تسببت في تغير المناخ والاحتباس الحراري بحيث أصبحت علامات التدهور البيئي واضحة لدرجة أَنَّهُ لا يمكن لأحد أنْ يشكك في العلاقة السببية بين استغلال الانسان اللاعقلاني للموارد والتغير المناخي[1]. أين شكل الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والآثار الضارة للنمو الاقتصادي الجامح تهديداً لاستمرارية الحياة على الأرض. وفي مواجهة هذا الموقف المقلق، دعا المجتمع الدولي إلى تحقيق تنمية مستدامة عادلة تحترم قدرة دعم الكوكب.

وارتباطًا بما تقدم، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط على التنمية المستدامة من خلال القيام بعملية بحث وقراءة في المصطلح وسيرورته، أين ننطلق من تساؤلين رئيسين مفادهما: ما المقصود التنمية المستدامة؟ وماهي الأسس والمرتكزات التي قامت عليها، وكذا المعوقات التي تحول دون تطبيقها؟ وللإجابة عن هذين التساؤلين قَسَمْنَا هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور: الأول مفهوم التنمية المستدامة وكذا التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة. أمّا المحور الثاني: فيتضمن بحثًا في ركائز وأبعاد التنمية المستدامة ، أمّا المحور الأخير، فيتناول كل من الانتقادات التي وجهت للتنمية المستدامة وكذا معوقات تطبيقاها على أرض الواقع. بينما جاءت الخاتمة عبارة عن خلاصات واستنتاجات تتعلق بالدراسة. أمّا فيما يخص المناهج المستخدمة ـــــ في هذه الدراسة ـــ قد اقتصرت على المنهج الوصفي.

المحور الأول: ماهية التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة مُصطلحًا مركبًا وفي اللغة العربيّة يتم استعمال كل من مُصطلح التنمية المستدامة (صيغة أسم الفاعل) أو المستديمة (صيغة أسم المفعول) للدلالة على نفس المعنى. أمّا في اللغة الإنجليزية فيستخدم مُصطلح واحد (Sustainable Development). في حين يستعمل الفرنسيون كل من مُصطلح (Développement Soutenable) كترجمة حرفية للمصطلح الإنجليزي أو مصطلح (Développement Durable). كما تجدر الإشارة أَنَّهُ يتم إطلاق مجموعة من المصطلحات للدلالة على التنمية المستدامة منها على سبيل المثال: التنمية التضامنية، والتنمية البشرية، والتنمية المتواصلة، والتنمية الشاملة، والتنمية الايكولوجية وغيرها...

أولًا: تعريف التنمية المستدامة

من المُفيد أنْ نشير أَنَّهُ لا يوجد حتى الآن تعريف متفق عليه للتنمية المستدامة. لأَنَّهُ مفهوم ناشئ يحاول استيعاب ديناميكية عملية التغيير. مع ذلك، فقد ظهر التعريف الأول والرسمي للتنمية المستدامة في عام 1987 في **تقرير برونتلاند** (le rapport Brundtland[N 1]) الذي نشرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (la Commission mondiale sur l'environnement et le développement)، والذي اعتبر التنمية المستدامة هي: **"التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم"**. هذا التعريف الذي سوف يتم تبنيه من طرف 178 دولة في قمة الأرض (1992) بحيث سيتم إدماجه ضمن الخِطابات السياسية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الدول.

[1] Ziad Anass, Mise en œuvre des objectifs de développement durable : progrès à réaliser et obstacles à surmonter, 2018, Essai présenté au Centre universitaire de formation en environnement et développement durable, 2018, p 2.

كمـــا اتفقت دول العالم المجتمعة في **قمـــة الأرض (Earth Summit)** على تعريف للتنمية **المستدامة أو المســـتديمة** في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية (The United Nations Conference on Environment and Development) في مدينة **ريـــو دي جانـــيرو** (Rio de Janeiro) البرازيلية من 3 إلى 14 يونيو عام 1992، على أَنَّها:" **ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل**". وعرفت على أَنَّها: "**نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان. وتنظيم تنمية اقتصادية لفائدته والســـعي إلى تحقيق انســـجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها**".

وبطبيعـــة الحـــال، حاول بعض الباحثين تعريف التنمية المستدامة من منظور إسلامي على الرغم أَنَّهُ من المُبالغة القول أنْ الإسلام تحدث صراحةً عن التنمية المستدامة غير أَنَّ الرؤية الاسلامية للاقتصاد والعدالة الاجتماعية وكذا البيئة يجعل من فِكرة التنمية المستدامة الغربية قريبة جدًا من المبادئ الإسلامية ولا أدل من هذا من أَنَّ العديدة من النصـوص الدينية تتكلم صـراحةً عن ضـرورة المحافظة على البيئة وعدم الإسـراف والتبذير والاستغلال العقلاني للموارد، بحيث اشتمل الدين الإسلامي الحنيف على فيض من الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تعكس بشكل مباشر وغير مباشر دلالات الاستدامة بأبعادها المختلفة، على غرار قوله تعالى: ﴿**وَلَا تُفْسِـــدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْـــلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ**﴾[1]. وقوله: ﴿**وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ**﴾ [2] وفي حديث شريف ، عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "**إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا تَقوم حتى يَغرِسَها، فليَغرِسْها**"[3].

والحقيقـة، أَنَّ هنـاك مفهومان متأصلان في هذه الفكرة المنبثقة عن تقرير برونتلاند ألا وهما [4]:

- **مفهوم الاحتياجات**، وعلى الأخص الاحتياجات الأســاســية للفقراء، الذين ينبغي إعطاءهم أولوية قصوى.
- **فكرة القيود** التي تفرضها حالة تقنياتنا وتنظيمنا الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

---

[1] **القرآن الكريم**، سورة الأعراف، الآية 56.

[2] **القرآن الكريم**، سورة القصص، الآية 77.

[3] أنظر: **مسند الإمام أحمد 3 / 183، 184، 191 مسند الطيالسي 2068، البخاري في الأدب المفرد رقم: 479.**

[4] International Encyclopedia of the Social Sciences, (New York: Macmillen, 1968, Vol. 12), p. 218.

ومـن حيث الخصائص تمتاز التّنمية المستدامة التّنمية المستدامة بطول مداها؛ حيث يُعدّ البُعد الزمنيّ أساسًا في خطط عملها، إلى جانب بعديها الكميّ والنوعيّ. وعمومًا يمكن القول أن خصـائص التّنمية المسـتدامة تتمثل في ما يلي[1]:

- مُراعاة حقوق الأجيال اللّاحقة والحفاظ عليها فيما يتعلق بالموارد الطبيعيّة؛
- الاهتمام بالاحتياجات الأساسيّة للأفراد، ووضـعها في المقام الأول. تركيز الاهتمام على المحيط الحيويّ، ومحتوياته كافّة؛
- إيلاء الطبقة الفقيرة الاهتمام البالغ، وجعلهم مقاماً مُستهدفاً من أهداف التّنمية المستدامة.
- الاستخدام الأمثل للموارد، وذلك بتحقيق التّنسيق والتكامل الدوليّ بين الدّول الغنيّة والفقيرة.

أمـّا **الاستـدامة (Sustainability)** فيمكن تعريفها بأَنَّها: "**ممارسة الحفاظ على العمليات العالمية للإنتاجية إلى أجل غير مسمى ـــــــــ طبيعية أو من صنع الإنسان ـــــــــ عن طريق استبدال الموارد المستخدمة بموارد متساوية أو أكبر دون تهديد أو تعريض النظم الحيوية الطبيعية للخطر**"[2]. والحقيقـة، أَنَّ الاستخدامات الأولى للمصطلح الاستدامة بالمعنى المعاصر نجدها عند **نـادي رومـا** (Club of Rome) في عام 1972، وهذا ضمن تقريره الكلاسيكي: **حـدود النمـو (Limits to Growth)**، الذي كتبه مجموعة من العلماء بقيادة **دنيـس ميـدوز**(Dennis Meadows) و**دونيـلا ميـدوز**(Donella Meadows) من معهد ماسـاتشـوسـتس للتكنولوجيا (Massachusetts Institute of Technology) بحيث كتب المُؤلفون وصـفًا لحالة التوازن العالمي المرغوب فيه،: "**نحن نبحث عن ناتج نموذجي يمثل نظامًا عالميًا مسـتدامًا دون انهيار مفاجئ وغير منضبط وقادر على تلبية المتطلبات المادية الأساسية لجميع أفراد شعبه**" [3].

وتُعتبـر التنميـة المستدامـة المبدأ التنظيمي لتحقيق أهداف التنمية البشرية مع المحافظة في الوقت نفسه على قدرة النظم الطبيعية على توفير الموارد الطبيعية وخدمات النظام الإيكولوجي التي يعتمد عليها الاقتصاد والمجتمع. ويرى كل من **مـارتـن غريفيـش (Martin Griffiths)** و**تيـري اوكالاهـان (Terry O'Callaghan)** أَنَّهُ على الرغم من أَنَّ هذا المفهوم قد أصـبح عملة رائجة في نهاية القرن العشـرين، إلّا أَنَّهُ فكرة مشوشة وأحيانًا متناقضـة، ولا يوجد اتفاق واسع النطاق حول كيفية تطبيقه عمليًا، ويشير المُدافعون عن التنمية المستدامة إلى ضرورة إدماج ثلاث أولويات في أي برنامج للتنمية، وهي[4]:

1) الحفاظ على الآليات البيئية؛
2) الاستخدام المستدام للموارد؛
3) الحفاظ على التنوع الحيوي.

---

(1) إيمان الحياري،" معوقات التنمية المستدامة"، **موضوع. كوم** ، 2016/11/27، في: http://bit.ly/31RE67D

(2) Lynn R. Kahle, Eda Gurel-Atay (Eds), Communicating Sustainability for the Green Economy, (New York: M.E. Sharpe, 2014).

(3) Finn, Donovan, Our Uncertain Future: Can Good Planning Create Sustainable Communities?. (Champaign-Urbana: University of Illinois, 2009).

(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث،)، ص 147.2008

ويُشير **بول دي باكر (Paul de Backer)** أَنَّ التنمية المستدامة ليست فقط تلبية حاجات الجيل الحالي من دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم، إنّها أيضًا محاسبة الذات على ما اقترفته في الماضي من أعمال مسيئة، لإيجاد السُبل النّاجعة إلى ترسيخ قانون التنمية المستدامة [1]. والحال، أَنَّ التنمية المستدامة كفِكرة تمثل ثورة في مجال التفكير التنموي بحيث سوف تسعى إلى خلق أنماط جديدة من التفكير والسلوك البشري، تفكيرُ وسلوك لا يقتصر على الحاضر فقط وإنّما ذو طابع مستقبلي يهتم بالأجيال البشرية القادمة. بالتّالي، يُمكننا القول أَنَّ التنمية المستدامة ـــــــــــ كما يُشير المدير العام لليونسكو السابق **فيديريكو مايور زاراغوزا (Federico Mayor Zaragoza)** ـــــــــــ أحدثت نوعًا من التحول الثقافي والمعرفي والاجتماعي، هذا الأخير الذي يسعى إلى إحداث قطيعة مع ميراث طويل من عدم المبالات بل حتّى العداء تجاه البيئة وكوكب الأرض [2]. والحقيقة، أَنَّ الهدر والاستغلال اللاعقلاني جعل مفهوم الأمن يأخذ بعدًا جديدة يتمثل في الأمن البيئي[3]، والذي أصبح عنصرًا أساسيًا في تعريف الأمن الوطني والدولي سواءً على المستوى التنظيري (الدراسات الأمنية النقدية (Critical Security Studies) أو على المستوى الميداني.

كما اقترح الاقتصادي الفرنسي **إجناسى زاكس (Ignacy Sachs)** في مقال اسماه: "كيفية التوفيق بين البيئة والازدهار Comment concilier écologie et prospérité" تعريفًا تقريبًا للتنمية المستدامة فيما أسماه **التنمية البيئية (l'écodéveloppement)** وهي: "**التنمية الداخلية والتي تستمد قواتها وفقًا لاحتياجات جميع السكان، وإدراكًا لبعدها البيئي والسعي إلى الانسجام بين الإنسان والطبيعة**"[4]. في حين تُعرف **الجمعية الفرنسية للتوحيد القياسي (Association française de normalisation)** التنمية المستدامة بأَنَّها: "**حالة يتم فيها "الحفاظ على مكونات النظام الإيكولوجي ووظائفها للأجيال الحالية والمستقبلية**"[5]. وبأي حال، فإنّ التنمية المستدامة تعبر عن برداغيم تنموي وفِكري من أجل عالم يتمتع بفاعلية اقتصادية وفي نفس الوقت تسوده العادلة الاجتماعية وكذا استدامة من الناحية الإيكولوجية، ما يعني أَنَّهُ يستند الى ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الاقتصاد والمجتمع والبيئة، والتي تمشي في خط متوازي دون أفضلية بعد عن الآخر.

ثانيًا: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

ترجع البدايات الفعلية للاهتمام بالتنمية المستدامة في الواقع إلى التقرير الصادر عن **نادي روما** لعام 1972 ، والمعنون: **حدود النمو** (The Limits to Growth) والمُسمى كذلك **تقرير ميدوز** (Rapport Meadows)، والذي اعتبره المُختصون أَنَّهُ نقطة الانطلاق في التفكير في المسائل البيئية. وفي نفس الفترة،

---

(1) Paul de Backer, **Indicateurs financiers du développement durable: Coût - Tableaux de bord – Rentabilité**, (Paris: Editions d'organisation, 2005), pp. 16-32.

(2) فيديريكو مايور، جيروم بانديه، **عالم جديد**، ترجمة: خليل خلفات وعلي خلفات، (بيروت: دار النهار للنشر، 2002)، ص 167.

(3) Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap De Wilde, **Security: A New Framework for Analysis**, **Boulder**, (Colo: Lynne Rienner Pub, 1998).

(4) gnacy Sachs, « Comment concilier écologie et prospérité », Le Monde diplomatique, décembre 1991, at : http://bit.ly/2tELXc6

(5) AFNOR, « Aménagement durable des quartiers d'affaires », enquête publique, 2012, at : http://bit.ly/2RfAXLd

شـرع خبراء اقتصـاديون من العالم بأسـره في البحث في الترابطات الموجودة بين البيئة والنمو الاقتصـادي. حيث توصلوا إلى أَنَّهُ بالإمكان صياغة وتطبيق استراتيجيات تنموية تربط بين البُعدين الاقتصادي والاجتماعي وتحقق في آن واحد المسـاواة في توزيع الثروات وأكثر احترامًا وحماية للبيئة. وهناك من يرجعه إلى سـنة 1987 أي تقرير بورتلاند الذي نشـرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. فبعد هذا التقرير قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة التحضـير لمؤتمر ريودي جانيرو الذي كان الهدف الأسـاسـي منه تحديد اسـتراتيجيات وتدابير للحد من آثار تدهور البيئة والقضـاء عليها، ودعم التنمية المسـتدامة والسـليمة بيئيًا. ومهما كانت الآراء والأفكار حول نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، فقد يكون هناك إجماع بين الباحثين في الموضـوع على أنْ المراحل التي تطورت فيها التنمية المسـتدامة هي كالتالي: (لم نقم بذكر كل المحطات التاريخية بل اكتفينا بأهمها)

- في سنة 1968: إنشاء **نـادي رومـا** الذي يعد أول فِكرة لظهور الاهتمام بالبيئة، وبالتّالي التنمية المسـتدامة. لقد ضـم هذا النادي عدد من العلماء والمُفكرين والاقتصـاديين وكذا رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم، دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.
- في سنة 1972 ينشر نادي روما تقريرًا مفصلًا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وتوقعات ذلك حتّى سنة 2010، ومن أهم نتائجه، هو أَنَّهُ سيحدث خلل خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيره من المظاهر المضرة بالبيئة.
- في شهر جويلية من سنة 1972 ـــــ في الفترة من 5 إلى 16 يونيو عام 1972ـــــ عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية لأول مرة في **ستوكهولـم** بالسويد (United Nations Conference on the Human Environment)، حيث تم خلالها عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشكلات الاقتصادية. وطالبت الدول النامية بأنّ لها الأولوية في التنمية إذا أريد تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها، وبالتّالي ضرورة تضييق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة. والحال، أَنَّ أهم ما يميز مؤتمر ستوكهولم هو الإعلان عن **الحكامة البيئية الشاملة** (Environmental Governance)، كما تضمن ذلك إحداث برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP يونيب) قصد تنسيق وتقييم وتدبير القضايا البيئية العالمية، وظهور الحركات البيئية الوطنية ضمن إطار المقاولة الشمولية[1]. كما تميزت هذه القمة بظهور القانون البيئي الدولي. كما حدد الإعلان المتعلق بالبيئة البشرية والمعروف أيضًا بإعلان استكهولم مبادئ العديد من القضايا البيئية الدولية، بما في ذلك حقوق الإنسان وإدارة الموارد الطبيعية ومنع التلوث والعلاقة بين البيئة والتنمية. وأدى المؤتمر أيضًا إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

---

[1] شكراني الحسين، "من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو+ 20 لعام 2012 مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمي"، **بحوث اقتصادية عربية**، العددان 63-64، 2013، ص 150.

ومـــــن الناحية السياسية تميز هذا المؤتمر بتوتر شديد فقد قاطعه الاتحاد السوفياتي (USSR) ودول حلف وارسو (Warsaw Pact) الأخرى بسبب عدم إدراج ألمانيا الشرقية[1]، والتي لم يسمح له بالمشاركة لأنَّها لم تكن عضوًا كامل العضوية في الأمم المتحدة. كما بدأت الانقسامات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في الظهور. لا سِيَّما مع الوفد الصيني الذي أظهر معادته للولايات المتحدة في المؤتمر، حيث أصدر مذكرة من 17 نقطة تدين سـياسـات الولايات المتحدة في الهند الصـينية، وكذلك في جميع أنحاء العالم. وشـجع هذا الموقف البلدان النامية الأخرى، التي شـكلت 70 من أصـل 122 دولة حضـرت على رفض قرارات هذا المؤتمر [2].

- في عام 1979 عقد أول مؤتمر عالمي للمناخ في جنيف (سويسرا). في هذه المناسبة تم إطلاق برنامج عالمي لبحوث المناخ، تحت مسـؤولية المنظمة العالمية للأرصـاد الجوية (WMO)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والمجلس الدولي للنقابات العلمية (ICSU) .

– في سـنة 1982 وضـع **برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرًا عن حالة البيئة العالمية** وكانت أهمية التقرير أَنَّهُ مبني على وثائق علمية وبيانات إحصـائية أكدت الخطر المحيط بالعالم. كما تم عقدت قمة نيروبي (كينيا) في الفترة من 10 إلى 18 مايو 1982. لكنّ أحداث الحرب الباردة وعدم اهتمام رئيس الولايات المتحدة **رونـالد ريغـان (Ronald Reagan)** بهـا ـــــ الذي عين ابنته مندوبة من الولايات المتحدة ـــــ جعل هذه القمة تفشل إلى درجة أَنَّهُ لا يتم اعتبارها قمة الأرض رسمية[3].

– في أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشـاط بشـري من شـأنه التأثير على الطبيعة، بحيث يجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.

– سنة 1985: إمضـاء اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون (Vienna Convention for the Protection of the Ozone Layer).

– سنة 1986: كانت كارثة تشيرنوبيل النووية (Chernobyl Disaster) .

– في أفريل من سـنة 1987، قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرًا بعنوان: "**مستقبلنـا المشتـرك Our Common Future** "، ويعرف كذلك **بتقـرير بورتلانـد (Brundtland Report)** [*] حيث أظهر التقرير فصـلًا كاملًا عن التنمية المسـتدامة، وتم بلورة تعريف لها، وأكد التقرير على أَنَّهُ لا يُمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي. ومع هذا التقرير يُمكننا القول أَنَّهُ تمت عـولـمـة التفكير البيئي بشكل حقيقي. وفي

---

[1] Anthony Astrachan, "Goals for Environment Talks Listed", The Washington Post, March 17, 1972.

[2] Claire Sterling, "Chinese Rip U.S. At Parley". The Washington Post, June 10, 1972.

[3] عامر طراف، **الثلوث البيئي والعلاقات الدولية**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008)، ص 13.

[*] تعود هذه التسمية إلى النرويجية **جرو هارلم برونتلاند (Gro Harlem Brundtland)** التي ترأست الجنة التي قامت بإعداد هذا التقرير. فضلًا عن هذا تعد برونتلاند سياسية مرموقة، إذ خدمت لثلاث فترات كرئيس وزراء النرويج (1981 ، 1986-1989 ، و1990-1996)، ومدير - عام منظمة الصحة العالمية من عام 1998 إلى عام 2003.

هذا الصـــدد تجدر الإشـــارة أَنَّ العديد من الكُتاب نبهو إلى الخطر الذي أصـــبح يُهدد كوكب الأرض نتيجة ممارســـــات البشـــــر على غرار ما كاتبه عالم البيئة البريطاني **جيمس لوفلوك (James Lovelock)** في كتاب **ثأر غايا The Revenge of Gaia**،

- في عام 1988، أنشأت كل من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)، والبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فريقًا حكوميًا دوليًا معني بمســـألة بتغير المناخ (IPCC) لتقييم حالة المعارف المتعلقة بتغير المناخ على فترات منتظمة. وقد أقر تقريره الأول في عام 1990 بالمســـؤولية الإنســـانية عن تغير المناخ. كما يعد هذا التقرير بمثابة الأساس الذي وضـعت عليه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) .

في جوان 1992 انعقدت **قمـــة الأرض في ريـــو دي جانيـــرو** بالبرازيل والتي عرفت بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة، خصـص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار والتنمية. انعقد هذا المؤتمر بعدما تعالت الأصـوات وعقدت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والعالمية حول وضـعية كوكب الأرض الذي أصـــبح في خطر، وبدأت الدعوات تدعو إلى ضـــرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية الحالية لما يشهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقائه واستمراره. خلال هذه القمة كانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر، الذي صدرت عنه **وثيقــة الأجنــدة 21** (Agenda 21)، وهي خطة عمل ـــــــــــ غير ملزمة ـــــــــــــــ للأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، والتي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين، وقد خرج المؤتمر بست نتائج [1]:

- وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة لتغيير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي.
- إعلان ميثاق الأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشـعوب بها في العلاقات فيما بينها ومع البيئة وتؤكد على استراتيجيات قابلة للاستمرار.
- جدول أعمال أجندة القرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض.
- وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية
- إقرار إتاحة التقنية البيئية لكافة الدول، مع احترام حقوق الملكية الفكرية.
- بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

وتعتبـــــــر قمة الأرض التي عقدت عام 1992 في ريو دي جانيرو (البرازيل) خطوة مهمة في مفاوضات المناخ الدولية، ولبتي تمخض عنها توقيع **اتفـــاقية الأمـــم المتحدة الإطـــارية بشـــأن تغيـــر المـــناخ** (United Nations Framework Convention on Climate Change). بحيث تم الاعتراف رســـميًا بوجود تغيرات مناخية والمســـؤولية الإنســـانية عن هذه الظاهرة. وكان هدفها هو تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في

---

[1] العايب عبد الرحمن، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، (رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 19.

الغلاف الجوي في المســـتوى الذي يمنع أي تهديد بشـــري خطير للنظام المناخي. والتزمت البلدان الموقعة بوضع استراتيجيات وطنية لمواجهة الاحتباس العالمي.

ودخلـــت **الاتفاقية الإطارية بشأن تغـــير المنـــاخ UNFCCC** حيز التنفيذ في 21 مارس 1994 وصدقت عليها 195 دولة تســـمى "الأطراف"، بالإضـــافة إلى الاتحاد الأوروبي. ويعد مؤتمر الأطراف (COP) ، المعروف أيضًـــا باســـم مؤتمر الدول الموقعة، الهيئة العليا لبعض الاتفاقيات الدولية. يتكون من جميع الدول الأعضـــاء في المؤتمر (الدول الأطراف)، وتتمحور مهمته الأســـاســـية في التحقق من أن أهداف الاتفاقيات الدولية المعتمدة قد تم تطبيقها بشـكل صـحيح. كما يعتبر مؤتمر الأطراف هو أعلى جهاز في الاتفاقية، أي أعلى سلطة في صنع القرار. وهي رابطة لجميع البلدان الأطراف في الاتفاقية.

- تم إطلاق أول مؤتمر للأطراف (COP1) في عام 1995، في مدينة برلين الألمانية لتحديد أهداف واضحة بشأن الانبعاثات الغازية الملوثة للبيئة. كما تم في شهر ديسمبر من العام 1997 إقرار **بروتوكـــول كيوتـــو (Kyoto Protocol)** الذي يهدف إلى الحد من انبعاث **الغـــازات الدفيئـــة**[*]. والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة.
- وفي سنة 2002 عُقد **مؤتمـــر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبـــورغ** بجنوب إفريقيا (قمة الأرض (ريو + 10)) من 26 أغسـطس إلى 4 سـبتمبر 2002، بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال[1] :

- تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 والصـــادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام1992 .
- استعراض التحديات والفرص التي يُمكن أنْ تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة.
- اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها.
- تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وتميزت هذه القمة بعدم مشاركة الولايات المتحدة ما جعل القمة عاجزةً جزئيًا. بحيث قاطع **جـــورج دبليـــو بـــوش (George W. Bush)** القمة ولم يحضرها، باستثناء ظهور قصير من **كولـــن بـــاول (Colin Powell)**[2].

- في سنة 2004 صدقت روسيا وكندا على بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ، والذي دخل المعاهدة حيز التنفيذ في 16 فبراير 2005. إضـــافة الى هذه

---

[*] **الغـازات الدفيئـــة (Greenhouse Gas)**: هي غازات توجد في الغلاف الجوي تتميز بقدرتها على امتصاص الاشعة التي تفقدها الأرض (الاشعة تحت الحمراء) فتقلل ضياع الحرارة من الأرض إلى الفضاء، مما يساعد على تسخين جو الأرض وبالتالي تساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري.

[1] العايب عبد الرحمن، **المرجع السابق**، ص 20.

[2] Pauline Fricot, « De la COP1 à la COP24 : une histoire d'avancées et de renoncements », Le Vent Se Lève, 6 décembre 2018, at : http://bit.ly/3axjKoc

التواريخ، فقد انعقدت في شهر ديسمبر من سنة 2009 **قمـــة كوبنهـــاغـــن** (COP15) من أجل على الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى درجتين. وكانت هذه القمة تهدف إلى حشـــد الدعم السياسي للتوصل إلى اتفاق دولي طموح حول التصدي لظاهرة التغير المناخي بضرورة خفض الغازات الدفيئة المُســببة لظاهرة الاحتباس الحراري **(Global Warming)** [*] إلى جانب قضـــايا فرعية أخرى على صلة بمسألة التغير المناخي في العالم، ومعالجة أسبابها بطريقة تتسم بالنزاهة والتوازن والفعالية.

وكــان من المفترض أن هذا الاتفاق بديلًا أقوى من **بروتوكـــول كيوتـــو**. إلّا أَنَّ النتائج التي جاءت بها كانت مخيبة للآمال. فقد أثار انتقادات الرأي العام العالمي وكذلك المنظمات العالمية المدافعة عن البيئة لا سِـــيَّما بعدما فشل زعماء العالم المجتمعين خلال هذه القمة في التوصل إلى قرارات صريحة حول النقاط التي شملها جدول الأعمال وأهمها[1]:

- عدم وجود مقترحات جادة من طرف كل من الولايات المتحدة وكندا وأســتراليا والصـــين بخفض انبعاثات الغازات لديها.
- عدم تقديم تعهد رسمي من طرف الدول المذكورة سابقًا بنسب محددة حول نسبة خاصة بخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.
- عدم التوصل إلى نسبة خاصة بخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2020. حيث كان من المتفق أنْ تصـل النسـبة إلى نحو عشـرين في المائة (20%). فعلى الرغم مما ابدته العديد من دول العالم بشـأن وجود هدف عالمي يسـعى إلى ضـرورة إحداث تخفيضـات إجمالية في الانبعاثات تتراوح ما بين 25% و40 % بالنسبة للدول الغنية إلّا أَنَّ الاتفاق لم يجبر أي دولة بنسبة محددة.
- عدم التوصـل إلى تحديد مبلغ المسـاهمات المالية التي تمنح للدول النامية خاصـة الفقيرة منها من أجل مساعدتها في التحكم في انبعاثاتها من غاز ثاني اكسيد الكربون.
- في 2012 ـــــــ أي بعد عشرون سنة ـــــــ عقدت مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة **(قمة الأرض الخامســة)** في ريو دي جانيرو ســميت **ريو + 20 +Rio**، من 13 إلى 22 يونيو لعام 2012. ويُعد هذا المؤتمر الدولي الخامس حول التنمية المســتدامة الذي يهدف إلى التوفيق بين الاقتصـــاد والأهداف البيئية للمجتمع العالمي. إذ تعتبر ريو + 20 بمثابة متابعة لمدة 20

---

[*] **الاحتبــاس الحــراري**: يعني ازدياد درجة الحرارة السطحية المتوسطة في العالم مع زيادة كمية ثاني أكسيد الكربون، وغاز الميثان، وبعض الغازات الأخرى في الجو. هذه الغازات تسمى بالغازات الدفيئة لأنّها تساهم في تدفئة جو الأرض السطحي. ولوحظت الزيادة في متوسط درجة حرارة الهواء منذ منتصف القرن العشرين، مع استمرارها المتصاعد، حيث زادت درجة حرارة سطح الكرة الأرضية بمقدار 0.74 ± 0.18°م (1.33 ± 0.32 فهرنهايت) خلال القرن الماضي. وقد انتهت اللجنة الدولية للتغيرات المناخية إلى أن غازات الدفيئة الناتجة عن الممارسات البشرية هي المسؤولة عن معظم ارتفاع درجة الحرارة الملاحظة منذ منتصف القرن العشرين.

[1] العايب عبد الرحمن، **المرجع السابق**، ص 21.

عامًا لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992 (UNCED) الذي عقد في نفس المدينة، والذكرى العاشـــرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المســـتدامة لعام 2002 (WSSD) في جوهانسبرغ.

وركـــز المؤتمر على موضوعين هما: **الاقتصـــاد الأخضـــر** والقضاء على الفقر؛ **والإطـــار المؤسســـي للتنميـــة المستدامـــة.** أمـّا في سنة 2015، فقد عقدت 03 قمم الأولى في **أديـس أبـابـا** (Addis-Abeba) عاصمة إثيوبيا في شهر جويلية، والثانية بـــ: **بـــــاريس** في أوت 2015 ، كما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيلول/ سبتمبر2015 اعتماد **الأهداف السبعة عشر للتمية المستدامة** (SDGs)، أو **جـــدول أعمـــــال 2030 للتنميـــــة المستدامـــــة،** بحيث توافقت الآراء بشأن وثيقة ختامية لخطة جديدة للتنمية المستدامة بعنوان "**تحويـــل عالمـــنا: خطة التنميـــة المستدامـــة لعام** 2030 :Transforming our world the 2030 Agenda for Sustainable Development "، والتي دخلت مجال التطبيق ابتداءً من 01 جانفي 2016.

وتعـــد أجندة 2030 أحدث مبادرة في هذا المجال. ومع ذلك، وعلى عكس المبادرات السابقة، تم تطوير هذه الأجندة بشكل مشترك من قبل جميع البلدان، وبالتّالي فهي ذات تطبيق عالمي، وتغطي جميع تحديات اليوم تقريبًا. وتراعي الأهداف الـــ 17 لخطة عام 2030 الأسباب غير المباشرة للتخلف والتدهور البيئي وتشجع على النظر في التفاعلات بين أهدافها المختلفة مع ترك الأطراف المعنية حرة في التفســـير. كما تؤكد خطة عام 2030 أيضًا على وسائل التنفيذ لنجاحها.

وتتضمن هذه الخطة 17 هدفًا و169 غاية. وهي ـــــ أي أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة (ODD) ـــــ على النحو التالي[1]:

1) لا للفقر ... إنهاء الفقر بكل أشكاله في كل مكان.
2) لا للجوع .. إنهاء الجوع، تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.
3) صحة جيدة ... ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع من جميع الأعمار.
4) تعليم ذو جودة ... ضمان تعليم ذا جودة شامل ومتساوي وتعزيز فرص تعلم طوال العمر للجميع.
5) المساواة بين الجنسين تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
6) مياه نظيفة وصحية ... ضمان الوفرة والإدارة المستدامة للمياه والصحة للكل.
7) طاقة متجددة وبأســعار معقولة ... ضــمان الحصــول على الطاقة الحديثة بأســعار معقولة والتي يمكن الاعتماد عليها والمستدامة للجميع.
8) وظائف جيدة واقتصاد اقتصاديات ... تعزيز النمو الاقتصادي النامي والشامل والمستدام والتوظيف الكامل والمنتج بالإضافة إلى عمل لائق للجميع.
9) بنية تحتية مبتكرة وجيدة ... بناء بنية تحتية مرنة وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، في: http://bit.ly/36eu5lu

10) تقليل عدم المساواة ... تقليل عدم المساواة في داخل الدول وما بين الدول وبعضها البعض.
11) المدن والمجتمعات المستدامة .... جعل المدن والمستوطنات الإنسانية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة.
12) الاستخدام المسئول للموارد .... ضمان الاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج.
13) التحرك بسبب المناخ ... التصرف العاجل لمكافحة التغير المناخي وتأثيراته.
14) المحيط والمحيطات المستدامة ... الاستخدام المُحافظ والمستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية للتنمية المستدامة.
15) الاستخدام المستدام للأرض... حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، إدارة الغابات بصورة مستدامة ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي واستعادتها ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
16) السلام والعدالة ... تعزيز الجمعيات المُسالمة والشاملة للتنمية المستدامة، وتوفير الحصول على العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وقابلة للمحاسبة وشاملة على كافة المستويات.
17) الشراكة من أجل التنمية المستدامة ... تقوية وسائل تنفيذ وإعادة تنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة.

أمـــــــــا القمة الثالثة والتي عقدت أيضًا في **بـــــاريس** (COP21) فقد عرفت بقمة باريس حول المناخ (Conférence de Paris sur le climat)، أين اجتمع زعماء العالم. بحيث شارك في المؤتمر 195 دولة، منهم 158 رئيس دولة وحكومة جعل من هذه النسخة بالذات أهم وأكبر اجتماع بعد اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتجدر الإشارة، أَنَّ هذه القمة استطاعت الحصول على توقيع جل المشاركين[*] بما في ذلك الولايات المتحدة في عهد الرئيس **بـــاراك أوبـــاما (Barack Obama)**، التي انضمت إلى المجتمع الدولي مما يجعلها لحظة تاريخية في السياسة البيئية لأنّها أول اتفاقية عالمية للمناخ، وأكبر نص تم توقيعه في تاريخ البشرية. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في نوفمبر 2016، ولكنّ بعد مرور عام، ـــــــ عندما وقعت سوريا ـــــــ انسحبت الولايات المتحدة بقيادة **دونـــالد ترامـــب (Donald Trump)**، رافضةً القيود المفروضة بموجب هذا الالتزام[1].

- 2016: عقدت قمة مراكش (cop22).
- 2017 : عقدت قمة بون (cop23).
- 2018 : عقدت قمة كاتوفيتشيه، بولندا (cop24).
- 2019: عقدت قمة مدريد (cop25).

[*] سوريا فقط في خضم الحرب أهلية التي تعرفها ، وكذا ونيكاراغوا ، التي اعتبرت الاتفاقية غير كافية لم يوقعا على الاتفاقية.
[1] Pauline Fricot, op.cit.

جدول رقم (01) يوضح المؤتمرات الأطراف (COP) المنعقدة من 1995 إلى 2019

السنة	COP	المدينة، البلد
1995	COP1	برلين، ألمانيا
1996	COP2	جنيف، سويسرا
1997	COP3	كيوتو، اليابان
1998	COP4	بوينس آيرس، الأرجنتين
1999	COP5	بون، ألمانيا
2000	COP6	لاهاي، هولندا
2001	COP6	بون، ألمانيا
2001	COP7	مراكش، المغرب
2002	COP8	نيودلهي، الهند
2003	COP9	ميلان، إيطاليا
2004	COP10	بوينس آيرس، الأرجنتين
2005	COP11	مونتريال، كندا
2006	COP12	نيروبي، كينيا
2007	COP13	بالي، إندونيسيا
2008	COP14	بوزنان، بولندا
2009	COP15	كوبنهاغن، الدنمارك
2010	COP16	كانكون، المكسيك
2011	COP17	ديربان ، جنوب أفريقيا
2012	COP18	الدوحة، قطر
2013	COP19	وارسو، بولندا
2014	COP20	ليما، بيرو
2015	COP21	باريس، فرنسا
2016	COP22	مراكش، المغرب
2017	COP23	بون، ألمانيا
2018	COP24	كاتوفيتشيه، بولندا
2019	COP 25	مدريد، إسبانيا (بعد انسحاب التشيلي)

Source : Pauline Fricot, « De la COP1 à la COP24 : une histoire d'avancées et de renoncements », **Le Vent Se Lèv**e, 6 décembre 2018, at : http://bit.ly/3axjKoc

المحـور الثـاني: ركـائز وأبعـاد التنميـة المستدامـة

أولًا: الركـائز الأسـاسية للتنميـة المستدامـة

تتألـف التنمية المستدامة ـــــــ كما يُشير أغلب المختصين ـــــــ من ثلاثة ركائز أساسية، وهذه الأخيرة تعد متداخلة فيما بينها إذا لا يُمكن الفصـل بينها أو تفضـيل إحداها على الأخرى فهي تمشـي بشـكل متوازي ومتساوي. وعمومًا يُمكننا إيجاز ركائز (أبعاد) التنمية المستدامة على النحو التّالي [1]:

1) **الركيزة الاقتصـادية**: بحيث تتضـمن التنمية المسـتدامة تعديل أنماط الإنتاج والاسـتهلاك من خلال اتخاذ إجراءات حتى لا يأتي النمو الاقتصادي على حساب البيئة والاجتماعية.
2) **الركيزة الاجتماعية (البشرية)**: وتشمل بشكل عام مجموعة من القضايا على غرار مكافحة الاقصاء الاجتماعي والتميز، القضـاء على الفقر وعدم المسـاواة، وتحسـين ظروف العمل، وأزمات الموارد البيئية والطبيعية، واحترام حقوق الإنسان، وكذا الحفاظ على استقرار النظم الاجتماعية والثقافية.
3) **الركيزة البيئية**: وهي الركيزة الأكثر شـهرة. إلى درجة الخلط بين حماية البيئة والتنمية المسـتدامة. وتشير هذه الركيزة بشكل عام إلى المحافظة على النظم الأيكولوجية وعدم الاضرار بها.

ثـانيًـا: الركـائز الثـانوية للتنميـة المستدامـة

من أجل دعم مفهوم التنمية المستدامة تم إلحاق ركائز أخرى بها، مثل: **البعـد التكنولوجي (البعد الإداري والتقني)** إنّ هذا البعد هو الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصـر يسـتخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأنْ يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واسـتخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخليًا. فالبعد التكنولوجي هو عنصـر مُهم في تحقيق التنمية المسـتدامة، ذلك أَنَّه من أجل تحقيق التنمية المسـتدامة، فإنّه لابد من التحول من **تكنولوجيا تكثيف المواد** (Material – Intensive) إلى **تكثيف تكنولوجيا المعلومات** (Information – Intensive) [2].

كمـا أَنَّ بعض المُختصين حاولوا إدماج بعد خامس ضمن أبعاد التنمية المستدامة وسمي بـ: **البعد الثقافي**. وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سـنة 2005 بعد المصـادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي(la convention internationale sur la diversite culturelle). كما يرى باحثون آخرون أَنَّ هناك بعدًا سادسًا ويسمى **بالبعد السيـاسي**، هذا الأخير يرمز إلى تطبيق **الحكم الراشـد أو الحوكمـة** (Governance)، والذي يعني العمليات السياسية القائمة داخل المؤسسات الرسمية وفيما بينها، بحيث تعتمد التنمية المستدامة في هذا الصـدد على شكل جديد من أشكال الحكم، إذا يجب أنْ يكون لتعبئة ومشاركة جميع الجهات الفاعلة (الفرد، المجتمع المدني، والقطاع الخاص) في المجتمع دور فاعل في عمليات صـنع القرار، وكذا الحق في

---

[1] Jeremy Warren, « Environnement, Social et Economique : les 3 piliers du Développement Durable », Green Materials, 13 décembre 2010,at : https://bit.ly/2LpoVLz

[2] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، (عملن: دار صفاء، عمان، 2006).

الوصول إلى المعلومات. ما يعني أَنَّها تهدف إلى تعزيز **الديمقراطية التشاركية** (Participatory Democracy) وتجديد دور المواطن من خلال الوصول إلى المعلومات والشفافية. وتُشير الديمقراطية التشاركية إلى جميع الآليات والإجراءات التي تزيد من مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وتزيد من دورهم في صنع القرار[1]. كما تُعبر الديمقراطية التشاركية حسب الباحث الفرنسي **لويك بلوديو** (**Loïc Blondiaux**)، في تعريفها الأبسط والأكثر شمولية عن جميع الأساليب والإجراءات التي تهدف إلى إشراك المواطنين العاديين في عملية صنع القرار السياسي. وبالتّالي، تعزيز الشخصية الديمقراطية للنظام السياسي[2].

المحور الثالث: التنمية المستدامة: الانتقادات والمعوقات

أولًا: الانتقادات الموجهة لمفهوم التنمية المستدامة

إنّ مفهوم التنمية المستدامة كان ولا يزال خاضعًا للنقد، بما في ذلك مسألة ما الذي يجب إدامته في التنمية المستدامة. وقد قيل أَنَّهُ لا يوجد شيء قابل للاستدامة لمورد غير مُتجدد أصلًا ، لأنّ أيّ معدل إيجابي للاستغلال سيؤدي في النهاية إلى استنفاد مخزون الأرض المحدود[3]. فضلًا يعد تعريف التنمية المستدامة مفتوحًا لتأويلات متعددة، فمثلًا ما هي بالضبط الحاجة، وكيف يمكن تحديدها؟ فما يعتبر حاجة من قبل شخص أو مجموعة ثقافية قد لا يعتبر كذلك بالضرورة من قبل شخص آخر أو مجموعة ثقافية أخرى. وقد تختلف الحاجات أيضًا مع الزمان، وتختلف معها مقدرة الناس على تلبيتها. إضافةً، أن معنى تنمية يمكن تفسيره بطرائق عديدة [4].

والحال، أَنَّ التنمية المستدامة وجهت لها انتقادات عدة لا سِيَّما المفهوم الذي جاء به تقرير لجنة بورنتلاند. ويمحور الانتقاد الأساسي الذي وجه للتعاريف بمجملها سواءً قمنا بسردها أم لم نتناولها هو أَنَّها كلها تفتقد إلى **غطاء نظري علمي**، أي أَنَّه: "**مادام أن علماء الاقتصاد لم ينظروا بعد للتنمية المستدامة، فيبقى تعريف هذا المفهوم لا يرتقي إلّا إلى مجرد محاولات**"[5]. ويدل على هذا ما جاء في رسالة **بان كي مون** (Ban Ki-Moon) إلى البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة: "**دعونا نحدد أهداف التنمية المستدامة بوضوح، وبالتالي نلهم المواطنين والشركات والحكومات والعلماء ومنظمات المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم التحرك نحو تحقيقها**".

وفي هذا الصدد، هناك من يرى أَنَّ التنمية المستدامة ما هي إلّا إيديولوجية سياسية (العولمة) تم صياغتها من طرف الأمم المتحدة (**دول الشمال**) والهدف من ورائها حث دول العالم الثالث على الانخراط في البرنامج

---

(1) «Démocratie participative», La Toupie URL : http://bit.ly/2NNoyMh

(2) Loïc Blondiaux, « La démocratie participative : entretien avec Loïc Blondiaux », Ressources en Sciences économiques et sociales, Publié le 15/01/2018. URL : http://bit.ly/30NWTAf

(3) Kerry Turner, "Sustainability, Resource Conservation and Pollution Control: An Overview". In Kerry Turner (ed.),Sustainable Environmental Management,(London: Belhaven Press, 1988).

(4) مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 148.

(5) العايب عبد الرحمن، **المرجع السابق** ، ص 22.

البيئي لدول الشـمال. ذلك أن التنمية المسـتدامة والحدود البيئية دون التنمية والنمو الاقتصـاديين[*]. وينتقد مصـطلح التنمية المستدامة أيضًـا بسـبب الغموض الذي يحيط به، أين اعتبر النقاد التعريف "غامضًـا ولكنه متفائل vague but optimistic "[1]. كما نجد الوزير الفرنسي السابق وأستاذ الفلسفة **لـــــوك فيـــري (Luc Ferry)** في هذا الصدد يُقول: "**أعرف أنْ التعبير دقيق، ولكني أجده عبثيًا للغاية، أو غامضًا إلى حد أَنَّهُ لا يقول شيئًا محددًا** " [2].

كمـــا أَنَّ التعريف أغفل جملة من الأبعاد التي كان من الواجب التركيز عليها والتي بواسطتها تتحقق التنمية المستدامة. فالحلقات الأربع التي أغفلها التعريف هي **البعد الزمني، والبعد المالي، والبعد التكنولوجي، والبعد الإيديولوجي.** فبالنسبة للبعد الزمني، فالتعريف أشار لمسؤولية الحاضر والمستقبل في تحقيق التنمية دون ذكر المسؤولية التي يتحملها الماضـي **(الدول التي كانت مُستعمرة مثلًا)** وبالنسبة للبعد المالي، فالتعريف لم يشير للعبء المالي الذي يتوجب تحمله من أجل التحكم في المســائل البيئية والاجتماعية الماضــية والحاضــرة والمســتقبلية. أمّا عن البعد التكنولوجي، فالتعريف لا ينظر إلى التكنولوجيا إلّا من زاوية ســلبية[3]. بينما نجد البعد الايديولوجي يربطها بالاقتصـــاد الليبرالي والنظام الديمقراطي الليبرالي فقط. إذ يقول **جون بادن (John Baden)** في هذا الصـدد: "**يعتمد تحسين جودة البيئة على اقتصاد السوق ووجود حقوق ملكية مشروعة ومضمونة**".

ومـمـــا يؤخـــذ على التنمية المستدامة اختلاف وجهات النظر في تفسير وتعريف مفهوم التنمية المستدامة بحيث هناك من يرى أَنَّ هذه الاختلافات كبيرة جدًا إلى درجة أَنَّ معظم المختصــين لم يتوصــلوا إلى إجماع حول العناصــر التي يجب أَنَّ تتوفر فيها **الاســتدامة** والعناصــر الأخرى القابلة للقياس. ومن بين الانتقادات أيضًـا نجد أَنَّهُ في التعاريف تتم الإشارة إلى الأجيال المُقبلة وضـرورة توفير حاجياتها الضـرورية وتحقيق ذلك مبني على عنصر الاستدامة ليس فقط على مستوى الدولة منفردة ولكن على مستوى الكرة الأرضية بمجملها. وفي هذا المجال، "**لن يكون هناك إجماع بين الدول حول كيفية تحقيق ذلك لأن التعاريف لم تتطرق إلى الإطار الاستراتيجي الذي يسمح لدول العالم بالقيام بتحقيق الاستدامة**".

ثـــانيًـــا: معوقـــات تحقيـــق التنميـــة المستدامـــة

مـــــا من شك أَنَّ تطبيق التّنمية المستدامة على أرض الواقع ليس بالأمر السهل أو الهين وهذا راجع بطبيعة الحال إلى عدة متغيرات وأسباب تحول دون تحقيق هذا الأمر، الحقيقة أَنَّ الحديث عن معوقات تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام دون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات والاختلافات فيه الكثير من التعميم، وعلى هذا الأساس، ارتئينا أَنْ نقسم معوقات التنمية المستدامة إلى ثلاثة أصناف علة النحو التالي:

---

[*] الكثير من الانتقادات كان مصدرها المفكرين الاقتصاديين الماركسيين او الماركسيين الجدد.

[1] Albert Bartlett, “Reflections on Sustainability, Population Growth, and the Environment”, **The Future of Sustainability**, 2006, p22.

[2] Voir : Luc Ferry, Le Nouvel Ordre écologique, L'arbre, l'animal et l'homme, 1992.at :www.global-chance.org/IMG/pdf/GC2p19-27.pdf

[3] العايب عبد الرحمن، **المرجع السابق** ، ص 22.

1) **المعوقـات المشتركة بين جميع الدول**: لعل أهم:

- الضبابية في المفهوم وعدم الاتفاق حوله.
- صعوبة التخلي ثقافة الاستهلاك.
- قلة الوعي بالخطر الذي يهدد كوكب الأرض.
- عدم وجود استراتيجية واضحة ومتفق حوله بين جميع دول العالم.
- مشكلة التمويل وتكاليف الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المستديم.
- عدم وجود إرادة سياسية حقيقية خصوصًا عند الدول الصناعية الكبرى.

2) **معوقــات خاصة بالدول المتطورة**: لعل أهم:

- تجذر أنماط السلوك الإنتاجي السائدة وصعوبة استبدالها [1].
- تجذر أنماط السلوك الاستهلاكي القائمة وصعوبة تغييرها.
- عدم وجود رغبة سياسية عند الدول الصناعية الكبرى والتي تعد أكثر الدول إضرارًا بالبيئة.
- وجود اعتبارات سياسية في تطبيق التنمية المستدامة.
- معارضة الشركات الصناعية الكبرى لهذا المسعى والضغط من أجل تعطيله.

3) **معوقــات خاصة بالدول المتخلفة**: لعل أهم:

- مشكلة التمويل إذ يتطلب تنفيذ خطة التنمية المستدامة تمويلًا ضخمًا لا تفي به مستويات الاستثمار المتوفرة حتى الآن.
- مشكلة التكنولوجيا من خلال تدنّي مستويات الإمكانيّات التقنية والخبرات الفنيّة وتراجعها.
- مشكلة الفقر والتعليم (الوعي) بحيث لا تعد المحافظة على البيئة أولوية لدى هذه الدول والشعوب.
- الانفجار السكانيّ بحيث يتسبّب النموّ السكاني الكبير في إرهاق التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعية[2].
- ضعف المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- هشاشة الأنظمة السياسية وعدم وجود اقتصاد حقيقي.
- الديون المتأتية لا سِيَّما من النفقات الحربية والتي تثقل كاهل الدول[3].

خاتمة:

يعـد مفهوم التنميـة المستدامـة ـــــ الذي لا يعني حماية البيئة فقط كما يعتقد البعض ـــــ مُفهومًا مُركبًا وشـاملًا يجمع في طياته ثلاثة ركائز أسـاسـية غير قابلة للانفصـال بحيث تدمج التنمية المسـتدامة البعد الاقتصـادي (الكفاءة والربحية) من خلال إيجاد التوازن الصـحيح بين الربح والإدارة البيئية المسـتدامة بالبعد الاجتماعي (المسؤولية الاجتماعية) عبر تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان عن طريق الحد من التفاوتات

---

[1] سمر خيري مرسي غانم، "معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي دراسة تحليلية بالتطبيق علي جمهورية مصر العربية"، ص 2.

[2] إيمان الحياري، **المرجع السابق.**

[3] محمودي منير، "التنمية المستدامة بين المتطلبات الأمنية والحكم الراشد"، **المركز الديمقراطي العربي** ، 2017.

الاجتماعية مع احترام الثقافات المختلفة بالبعد البيئي (المسـؤولية البيئية) المتمثل في الحفاظ على التوازن البيئي على المدى الطويل من خلال الحد من التأثيرات الإنسـانية على البيئة. ما يعني باختصـار أَنَّ التنمية المستدامة هي النجاح في التوفيق بين التقدم الاجتماعي والاقتصادي والحفاظ على التوازن الطبيعي للكوكب. وبالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة الأساسية تساهم الأبعاد الثانوية أيضًا على غرار الجانب التكنولوجي (الاقتصاد الأخضـر) والحوكمة الرشـيد (الجانب السـياسـي)، وكذا الجانب الثقافي والأخلاقي في إعطاء دفعة قوية نحو تفعيل التنمية المسـتدامة بشـكل حقيقي وفعلي. والحال، أَنَّ التنمية المسـتدامة هي مسـؤولية مسـتدركة إذ لا يمكن تطبيقها بشكل فردي أو أحادي، فالكل من دول متقدمة ومتخلفة مسؤول عن المساهم والمشاركة بشكل إيجابي في تطبيقها وتعزيزها.

وعلى الرغم أَنَّ الدول والحكومات تعد الفاعـل الأساسي في تطبيق التنمية المستدامة أو في فشلها إلَّا التنمية المستدامة الفواعل الأخرى تتحمل أيضًا جزءً منهمًا من هذه المسؤولية على غرار القاع الخاص ـــــ لا سِيَّما القطاع الخاص الاقتصادي والصناعي ـــــــــــــ الذي يتحمل الكثير من المسؤولية خصوصًا في الدول الصناعية الكبرى. هذا دون ان ننسى دور المجتمع المدني والمواطنين في هذا المجال مما يعني أَنَّ تفريد أي فاعل من هذه الفواعل في واجبه ينتج عنه فشل بالضرورة في التطبيق.

إنّ التنميـة المستدامـة في الواقع خطة استراتيجية تتعلق بتغيير أساليب الانتاج والاستهلاك لدى البشر وفق نمط أكثر عقلانية وأكثر محافظةً على البيئة والموارد الطبيعة. كمـا أَنَّ التنمية المستدامة هي ثقافة مجتمعية يتم تنشئة الأفراد والشعوب عليها منذ الصغر، ومن هنا تلعب مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية دورًا كبيرًا في غرس ثقافة الاستدامة والاستهلاك العقلاني والمحافظة على البيئة لدى شعوبها.